



مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

عاصفة الحزم

التحالفات والأبعاد السياسية

الكتاب 118 أكتوبر (تشرين الأول) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

«عاصفة الحزم».. نمط التحالفات واحتمالات التكرار

عمار علي حسن*

ليست «عاصفة الحزم» بحدث عادي في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ليس لكونها أول حرب بين أطراف عربية، ولا لكونها نمطاً من الحروب التي امتزج فيها «النظامي» بأسلوب حرب العصابات، ولا لأنها انعطفت في فصلها الأخير نحو مسار سياسي بحثاً عن حلول، وإنما لأنها التحرك الخليجي المسلح الأوسع الذي يرمي إلى تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة.

(* كاتب وباحث مصري في علم الاجتماع السياسي).

كما أنها الأولى من نوعها بالنسبة لبلدان عربية لم تكن في الماضي تقدم على دخول غمار حرب بهذه القوة، وهذا العمق، وذلك الاتساع، والأولى كذلك في اعتمادها بالأساس على قوات عربية متحالفة، ليست مباشرة ضد عدو خارجي ظاهر مثل حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973، وليس بالتعاون، أو بالأحرى بمساعدة قوات أجنبية، مثلما جرى في حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي في مطلع عام 1991.

وتحليل هذا الحدث، غير العابر، في المسار السياسي العربي يتطلب في حقيقة الأمر، إمعان النظر بعيداً من التفاصيل اليومية من أخبار ميدانية وتصريحات مكتبية وصور ومقاطع متلفزة، ملأت شاشات الفضائيات، والصحف، ومواقع التواصل الاجتماعي، ولاكتها ألسن المتابعين للحرب، واضطربت بها مشاعر اختلط فيها الأمل بالألم، والشجاعة بالخوف، واللهفة بالرجاء.

وهذا المنحى يرمي إلى رؤية صورة كلية، ليس فقط لما جرى ويجري الآن، وإنما أيضاً في اتجاه بناء تصور متكامل أو استراتيجية للمستقبل.

من أجل هذا لا بد من تحليل ثلاثة عناصر أساسية تتعلق بهذه الحرب:

أ- نمط التحالفات وطبيعتها، سواء من زاوية الأطراف المشاركة فيها، ومدى تماسكها، وحجم الإسهام فيها، والأهداف التي قصدها من هذه المشاركة، والحصاد الذي جنته حتى الآن، والتغيير الذي أدخلته على العقيدة العسكرية لدول التحالف.

ب- مدى إمكان تكرار «عاصفة الحزم» حيال ملفات عربية أخرى ساخنة، أو مواجهات محتملة مع أطراف إقليمية طامعة، سواء في ضوء «مبادرة الدفاع العربي المشترك» أو «التحالف الإسلامي». ويتطلب هذا تحليل عدداً من الشروط منها: مدى النجاح وزاوية النظر إليه وتقويمه، والضرورة ومستوى ارتباطها بالمفاجأة وتقدير الموقف سريعاً.

ج- تكوين استراتيجية لمستقبل اليمن، والعلاقات العربية معه، باعتبار أن

الاستراتيجية هي أعلى درجة في التفكير والتدبير والترتيب ونطاق التأثير والأفق الزمني من «السياسة»، والتي تتطلب شروطاً مثل وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها، إلى جانب العقلانية والتخصص والاستمرارية والإلزام والمرونة.

أولاً: نمط التحالف والتغير في العقيدة العسكرية الخليجية

انتقلت العقيدة العسكرية لدول التحالف من دفاعية إلى هجومية في جانب منها مع عملية «عاصفة الحزم» التي قادتها المملكة العربية السعودية. وهي تبني على «تحالف» أو «ائتلاف عسكري وأمني»، يتكئ على توافق الإرادة السياسية بين دول الخليج التي تشارك فيه، وتلك التي تتعاون معها في هذه العملية. وهذا التحالف إن كان مرتبطاً بظرف مواجهة الحوثيين وحلفائهم، ومن ورائهم إيران، فإنه لا يوجد ما يمنع من إعادة تشكيله من جديد حين تقتضي الضرورة ذلك.

وحتى قبل «عاصفة الحزم» فإن تغير تلك العقيدة العسكرية قد واكب تطورات فارقة في المنطقة، تتمثل فيما يلي:

تمدد النفوذ الإيراني في العالم العربي: إذ استغلت طهران الاحتلال الأمريكي للعراق لتعزز من سيطرتها عليه، بينما تعاضم نفوذها في لبنان عبر «حزب الله» ووظفت الاضطرابات في سوريا لصالحها، ثم سعت إلى الإمساك بزمام الأمور في اليمن من خلال الحوثيين. وجرى هذا في وقت استمرت فيه التهديدات الإيرانية لبعض دول الخليج على حالها، في ظل الاتهامات المتبادلة، حيث تتهم دول الخليج إيران بالتدخل في شؤونها من خلال إثارة النعرات الطائفية، بينما تتهم إيران دول الخليج بأنها تسهل من مساعي الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في حصار إيران وإضعافها، علاوة على المشاكل التقليدية ومنها احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث (طنب الكبرى - طناب الصغرى - أبو موسى) ومحاولة تسييس موسم الحج.

توحش الطور الأخير من الإرهاب: إذ لم تعد عمليات الإرهابيين تقتصر على القتل والتخريب والتدمير بعمليات متناثرة هنا وهناك، وإنما استمرأوا اقتطاع جزء من الدول ثم إقامة «إمارة إسلامية» عليه، مثلما فعل تنظيم القاعدة في العراق، ثم تنظيم «داعش» في العراق وسوريا. وكان من الطبيعي أن تنتبه دول الخليج لهذا التطور، وتستعد لأسوأ السيناريوهات في هذا السبيل، حيث من الممكن أن تستغل التنظيمات الإرهابية أي اضطراب اجتماعي من المحتمل أن يحدث في أية دولة خليجية، وتحاول أن تكرر التجربة المريعة في العراق وسوريا.

التغير في السياسات الدولية حيال الخليج، حيث أزج تنامي العلاقات الأمريكية- الإيرانية المتابعين، خوفاً من اتفاق الطرفين على دول الخليج، عكس ما كان سائداً من قبل، وذلك في أعقاب توقيع اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، أو من تراجع الدور الذي كانت تقوم به واشنطن في حفظ أمن الخليج، دفاعاً عن مصالحها، لا سيما مع انخفاض القيمة الاستراتيجية للخليج لدى الأمريكيين بعد اتجاههم أكثر لاستخراج النفط الصخري، وبحثهم الدائب عن مصادر بديلة للطاقة، وانشغالهم بمناطق أخرى منتجة للنفط مثل غرب أفريقيا.

وقطعاً، فإن هذا جعل الولايات المتحدة تراجع ثوابت سياستها الدفاعية والخارجية عموماً، بما يضع شرق الباسيفيكي مكان الشرق الأوسط في دائرة الاهتمام والانشغال والتحرك.

التحديات الأمنية التقليدية: وهي التي دفعت دول الخليج إلى إنشاء «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام 1981، في محاولة منها لتجميع قواها بغية مواجهة الأخطار المحدقة بها، ومنها غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان سعياً للوصول إلى المياه الدافئة، وبدء امتداد أعين قادة الثورة الإيرانية، التي نجحت عام 1979 في الإطاحة بحكم الشاه، إلى الخارج لتصدير الثورة، وتراجع الدور المصري في العالم العربي بعد إبرام مصر اتفاق سلام مع إسرائيل ومقاطعة العرب لها.

مثل هذه التحديات، أو الشعور العميق بها، ربما هو الذي دفع -فيما بعد- إلى تبني استراتيجية دفاعية موحدة تمثلت بالأساس في «قوات درع الجزيرة»، التي وافق

المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة، المنعقدة بالمنامة في نوفمبر (تشرين الثاني) 1982 على إنشائها.

وعقب الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس (آب) 1990 دعت الرياض مجدداً، لزيادة التعاون الداخلي للدول الأعضاء في درع الجزيرة، ودعمت اقتراح السلطان قابوس بزيادة أعداد هذه القوات إلى مئة ألف جندي، إلا أن هزيمة القوات العراقية في نهاية فبراير (شباط) 1991 أدت إلى تراجع الأصوات الداعية إلى هذه الخطوة.

وعاد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته السادسة والعشرين، التي استضافتها أبوظبي في ديسمبر (كانون الأول) 2005 ليوافق على اقتراح الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بتعديل المسمى من «قوة درع الجزيرة» إلى «قوات درع الجزيرة المشتركة».

عند هذا الحد كانت قوات درع الجزيرة تتكون من فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها، وهي (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي) وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي (5) آلاف جندي من عناصر دول مجلس التعاون الست. وأغلب جنود القوة هم من السعودية مع أعداد أصغر من بقية الدول. وكانت القدرة القتالية لهذه القوة تمكّنها فقط من خوض حرب دفاعية.

وعلى الرغم من بروز دعوات لتفكيك قوات درع الجزيرة في ديسمبر (كانون الأول) 2005، على خلفية بعض التوترات،⁽¹⁾ إلا أن مجلس الدفاع المشترك في دول المجلس ناقش في نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 اقتراحاً سعودياً لتوسيع قدرات الدرع، وإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة. وبذا كانت قوة درع الجزيرة عام 2006 تقدر بحوالي (7000) فرد. وفي 2010، تجاوزت القوة عتبة الثلاثين ألف عسكري من ضباط وجنود، بينهم نحو (21) ألف مقاتل.

(1) للمزيد راجع: موقع جريدة الوسط، 26 ديسمبر (كانون الأول) 2005، على الرابط التالي:
<http://www.alwasatnews.com/news/508317.html>

وطرح موضوع القيادة العسكرية الخليجية الموحدة في ختام القمة الخليجية الثالثة والثلاثين بالمنامة يومي 24 و25 ديسمبر (كانون الأول) 2012، وهو تزامن مع توقيع اتفاقية أمنية قضت بتشكيل شرطة خليجية موحدة.

أما في السلم، فتكون مهمة هذه القيادة تقويم الأخطار، وإعداد الخطط لمواجهةتها، وضمان التنسيق بين قوات المجلس عبر تعاون رؤساء الأركان، وتقديم المشورة في شأن العقائد العسكرية، والحصول على الأسلحة والمعدات، لتعزيز إمكانات مختلف القوات، وإنشاء مركز مشترك للاتصالات والاستخبارات والعمليات العسكرية، والإشراف على تنفيذ المناورات والتدريبات والتفتيش عليها وتقويمها، وإبداء الرأي حول تجهيز مسرح العمليات، وتحديد حجم الإسهام العسكري لكل دولة وتقسيم القوات المسلحة في كل منها إلى: قوات الأسبقية الأولى، وهي جاهزة دائماً، وقوات الأسبقية الثانية، وتكون جاهزة للتحرك عند الضرورة، وقوات الأسبقية الثالثة، وهي متبقية في بلدها وتتولى مهام الأمن الداخلي.

وهذه التطورات ربما تدفع دول الخليج العربية، أو أغلبها، إلى مزيد من التعاون العسكري بينها، بعد أن تعزز كل دولة على حدة قدراتها العسكرية، سواء بتجهيز المزيد من الكوادر الوطنية المؤهلة، أو الحصول على أحدث الأسلحة، وقد تواصل انتقالها من الاقتصار على قدراتها الذاتية التي تشكل تحالفاً «خليجياً- خليجياً» لبناء تحالف عربي، تنطلق منه إلى بناء تحالف «خليجي- إقليمي» واسع.

عموماً، فإن العقيدة العسكرية الخليجية تحكمها مبادئ عدة هي:

أ- هي عقيدة دفاعية بالأساس، ترمي إلى الإبقاء على «الحدود آمنة» أو «حدود يمكن الدفاع عنها»، وهذا يتطلب امتلاكها القدرة على رد الفعل السريع حيال أي تهديدات محتملة أو محققة.

ب- هي عقيدة رادعة، تهدف إلى منع أي دول من المبادأة بالاعتداء على دول الخليج. واعتمد هذا الردع بالأساس على امتلاك أفكك الأسلحة وأحدثها.

ج- امتلاك إمكان التحول من الدفاع إلى الهجوم إن اقتضت الضرورة، مثل عملية «عاصفة الحزم» ومن قبلها دخول قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين.

د- تفهم حساسية وضع دول خط المواجهة، ويعني بها مواجهة التهديدات الإيرانية، وكيف يمكن أن تشكل المملكة العربية السعودية عمقاً استراتيجياً لها.

هـ- العمل على إنشاء نقاط أمانة خارج الحدود والدفاع عنها، مثل «خط الفهد» السعودي للدفاع الجوي، الذي يبدأ من المياه الدولية خارج أراضي السعودية.

و- الانفتاح على التعاون مع أي قوة إقليمية أو دولية يهملها أمن الخليج العربي، أو تتعرض لمصادر التهديد ذاتها التي تواجهها دول الخليج.

ومن النقطة الأخيرة نبع التحالف الذي قام حول «عاصفة الحزم»، والسؤال الذي من الضروري طرحه في هذا المقام هو: أي نوع من التحالف هو؟

ابتداءً، يُعد التحالف العسكري علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها المتحالفون بتبادل المساعدة في حالة الحرب، دفاعية كانت أم هجومية، لكنه عادة ما ينطوي على معاهدات واتفاقات غير عسكرية مصاحبة، قد تكون سياسية واقتصادية وتجارية وأمنية. وبذا يبقى التحالف هو بديل لسياسة العزلة التي تتصل منها الدول من أي مسؤولية عن أمن دول أخرى، وله وظيفة ضرورية لتوازن القوى.

وحتى يقام التحالف على أرض صلبة، فلا بد من وجود مصالح مشتركة وثيقة بين أطرافه، فهي في أغلب الأحيان الرباط الأكثر قوة، سواء بين الدول أم الأفراد، على الرغم من أنها ليست بالضرورة محددة بإقليم جغرافي أو هدف معين.

وتتنوع الأحلاف أو التحالفات بين هذه التي تخدم مصالح أو سياسات متطابقة، وتلك ذات النزعة العقائدية أو الأيديولوجية التي تتجاوز المصالح المادية البحتة والمباشرة. وهناك التحالفات المتبادلة في مقابل وحيدة الطرف، ويمكن أن نفرق بين التحالفات العامة والمحدودة، والتحالفات الدائمة والموقته، والتحالفات الفاعلة والخاملة أو الخاملة أو المجمدة.

ويبقى أفضل شكل للتحالف هو ذلك الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة إلى سياسات وتدابير مشتركة، إذ إن بعض المصالح قد لا تحظى بأهمية لأهداف أطراف الحلف بحيث يؤديها بعضها، ويتصل منها آخرون، بل قد تعارضها جماعة ثالثة.

وقبل الشروع في بناء التحالف يكون أمام الدول الساعية إلى هذا ثلاثة خيارات لتعزيز قوتها، وهي: أن تزيد قوتها الذاتية بمزيد من التسليح والتدريب، إلى جانب الركائز الأخرى الاقتصادية والدبلوماسية، أو تضيف إلى قوتها قوى أخرى، أو تعمل على إضعاف قوة الخصم.

واختارت المملكة العربية السعودية التي شرعت في تكوين هذا التحالف الخيار الثاني، نظراً لأن الخيارين سيستغرقان وقتاً طويلاً، بينما كان الحوثيون على أبواب عدن، الأمر الذي يعني أن وقوع اليمن في قبضة إيران قد بات وشيكاً، وأن هذا يفرض عليها التحرك سريعاً للحيلولة دون ذلك.

ولهذا بدا الأمر، إن فهم في هذا السياق، بالنسبة لهذه الدول أقرب إلى «الحرب الوقائية» التي تعرف بأنها «الحرب التي تشنها الدول لإزالة تهديد بعيد، وذلك في ظل اعتقاد الذين يبدؤون الحرب بأنهم إذا انتظروا فسيصبح التهديد أشد، وستقلص مقدرتهم على التصدي له بمرور الوقت، ومن ثم فإنه من الأفضل الضرب في زمن مبكر»⁽²⁾.

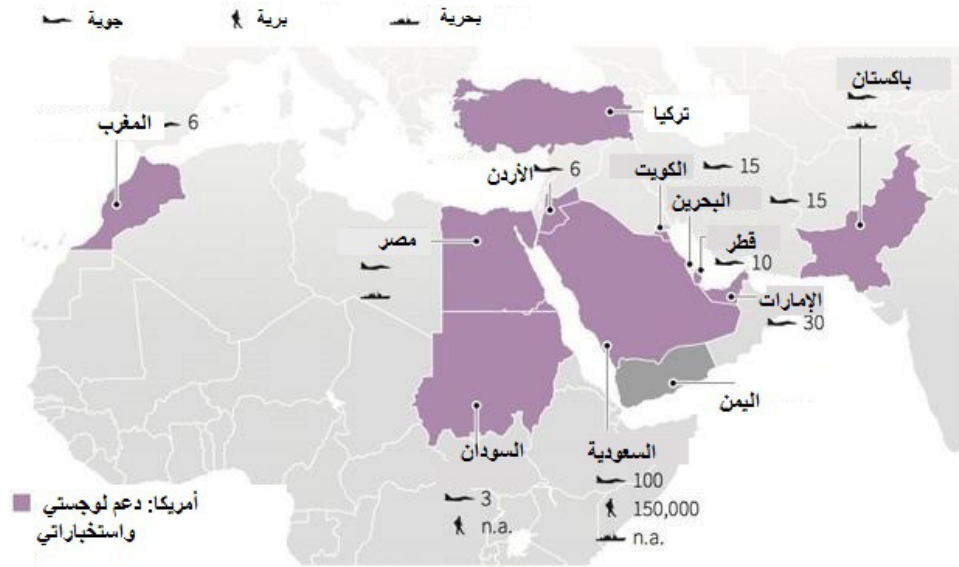
جاء التحرك استجابة لطلب «الحكومة الشرعية» في اليمن، التي تعاملت مع الحوثيين وحليفهم علي عبدالله صالح وما تبقى لديه من القوات النظامية والمليشيات القبلية على أنهم «انقلابيون»، وهو المسوغ الذي أدى في النهاية إلى بناء التحالف.

(2) بول، روبنسون، «قاموس الأمن الدولي»، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2009، ص 236.

فالعملية جاءت، كما ذكر بيان لمجلس التعاون الخليجي، تلبية لطلب من الرئيس اليمني و«حماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر، وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن وبقية مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش».

وشاركت في الضربة الأولى (185) طائرة مقاتلة، بينها مئة من السعودية التي حشدت أيضاً (150) ألف مقاتل ووحدات بحرية وضعتها على أهبة الاستعداد للمشاركة حال تطور العمليات العسكرية، وثلاثون طائرة من الإمارات، و(15) من الكويت، ومثلها من البحرين، وعشر طائرات من قطر، وست من الأردن، ومثلها من المغرب، وثلاث من السودان. وشاركت مصر بقوات بحرية، وشارك طيارون منها في الضربات الجوية، بينما شاركت السودان بقوات برية، إلى جانب القوات الخليجية⁽³⁾.

الدولة المشاركة في عملية "عاصفة الحزم"



(3) صحيفة الحياة، 28 مارس (أذار) 2015.

وقامت السعودية في 15 ديسمبر (كانون الأول) 2015 بتشكيل تحالف إسلامي عسكري يضم أربعين دولة، في مواجهة «التنظيمات الإرهابية أياً كان مذهبها وتسميتها»، يتخذ من العاصمة السعودية الرياض مقراً وغرفة للعمليات، ويمثل قوة عسكرية ضخمة، قوامها (4) ملايين جندي مقاتل، وأكثر من (5) ملايين جندي احتياط، وأكثر من (3) آلاف طائرة مروحية ومقاتلة، ونحو (65) ألف مركبة عسكرية قتالية ودبابه متنوعة.

ويأخذ هذا التحالف على عاتقه تنسيق الجهود لمحاربة الفكر المتطرف، عبر مبادرات فكرية وإعلامية ومالية وعسكرية، على أن ينطلق جهده من قيم الشرعية والاستقلالية والتنسيق والمشاركة، ويسعى إلى ضمان جعل جميع أعمال وجهود دول التحالف في محاربة الإرهاب متوافقة مع الأنظمة والأعراف بين الدول.

وعسكرياً، يعمل هذا التحالف على التنسيق العسكري العملي لمواجهة الإرهاب لأي دولة عضو وفقاً لإمكاناتها، وتدريب وتأهيل الوحدات الخاصة لدول الأعضاء المنخرطة في محاربة الإرهاب، وردع التنظيمات الإرهابية من خلال التنسيق العسكري لدول التحالف كقوة واحدة ضد الإرهاب.

وهناك بالطبع علاقة بين هذا التحالف الإسلامي، وذلك الذي ارتبط بعملية «عاصفة الحزم»، إذ إن نطاق عمل الأول يمكن أن يمتد إلى الثانية، في ظل وصف بعض سلوكيات الحوثيين بالإرهاب، من قبل الدول المتحالفة، وكذلك مع تنامي نشاط تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في جنوب اليمن، الأمر الذي يهدد أي منجز تحققه دول التحالف بتثبيت «الحكومة الشرعية» عبر إغراق الجنوب في الفوضى، بما سهل من سيطرة التنظيمين عليه.

واحتمالات استمرار وتماسك هذه التحالفات، لا يرتبط فقط بقوة الدول المشاركة فيها لحظة الإعلان عنها⁽⁴⁾، وإنما هو بالأساس رهن باستمرار مصالحها الحيوية، وترابط آلية التنسيق والتسيير، وتعزيز التفاهم بينها، وحاجتها المتجددة

(4) حول مفهوم قوة الدولة، انظر: هانز. جي مورجنثاو، «السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام»، تعريب وتعليق: خيري حماد، ثلاثة أجزاء، سلسلة، كتب سياسية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

إليها، واستمرار التهديد لأمنها القومي، أو شعورها بهذا.

ثانياً: احتمالات تكرار «عاصفة الحزم» في ملفات ساخنة أخرى

كما سبق الذكر، تبدو تجربة «التحالف العسكري العربي» في اليمن مفارقة في تاريخ العرب المعاصر، إذ لم تتداع الجيوش العربية لعمل عسكري من هذا النوع منذ حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973 ضد إسرائيل. والتجربتان اللتان لحقتا بها تحملان سمات وقسمات مغايرة، فالعرب ساعدوا العراق في حربه ضد إيران بالمال والسلاح والتخطيط لكن دون مشاركة فعلية مباشرة من الجيوش، وإن كان أفراد عرب، عملوا في المهام اللوجستية بالجيش العراقي.

وشاركت جيوش عربية في «حرب تحرير الكويت» التي اندلعت في يناير (كانون الثاني) 1991، لكنها لم تكن هي «القوة الضاربة» أو «العمود الفقري» لهذه العملية التي اعتمدت بدرجة أساسية على قوات تحالف غربية، دعمتها قوات من دول عربية، لا سيما في الحرب البرية.

من هنا، فإن ما يجري في اليمن يفتح شهية المختصين في علم السياسة والعلوم العسكرية والاستراتيجية على تساؤلات وتوقعات واحتمالات من بينها، إن لم يكن على رأسها، سؤال عريض يقول: هل بوسع هذه التجربة أن تتكرر مرة أخرى في سوريا أو ليبيا أو ضد إسرائيل أو غيرها؟

ابتداءً، فإن تكرار هذه التجربة يشترط أمور عدة يمكن ذكرها على النحو الآتي:

النجاح

وهذا شرط مبدئي وأساسي، إذ لا يمكن تكرار تجارب عسكرية لم تحقق النجاح بقدر ما تُعَيَّنُ النتائج السياسية المترتبة على النصر العسكري، إذ إن هدف أي حرب هو تحصيل مكاسب سياسية أو اقتصادية في النهاية.

وحرب اليمن الراهنة لم تندلع بغية الانتقام من طرف، أو لتجريب أسلحة، وإنما رمت إلى تحجيم النفوذ الإيراني في اليمن عبر الحوثيين، الذين وإن كانوا يشكلون جزءاً أساسياً من المجتمع اليمني، إلا أن رهاناتهم وارتباطاتهم السياسية بإيران تعززت في السنوات الأخيرة، وتقاطعت مع المصالح الوطنية اليمنية، ولا يمكن الاعتماد بخطابهم الذي يتحدث عن إنفاذ مطالب الثورة اليمنية، لأنهم امتطوا الثورة لتحقيق أهدافهم هم، وليست أهداف الشعب الثائر، مثلما فعلت جماعة الإخوان في مصر تماماً.

على هذا الأساس يكون نجاح هذه الحرب مرتبطاً بتقليم أظافر الحوثيين ومنعهم من أن يكونوا «حصان طروادة» بالنسبة للمطامع الإيرانية في اليمن، وإعادةتهم إلى حجمهم الطبيعي، كجزء قليل من الشعب اليمني، يمكن أن يشارك في الترتيبات السياسية المستقبلية على قدر وجوده وإمكاناته وعلى قاعدة «وطنية»، وليس مهيمناً ومتسيداً كما كان يرمي حين زحفت قوات الحوثي وقوات الجيش اليمني الموالية للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح نحو عدن، وأرادت إخضاع التراب الوطني اليمني كافة لسلطانها، ثم استعملت هذه الهيمنة أو قامت بمحاولة توظيفها لحساب إيران.

أما إذا انتهت هذه الحرب بغير تحقيق هذا الهدف الجوهري، وخرج الحوثيون منها أقوى سياسياً واجتماعياً، من خلال تسويق أنفسهم على أنهم الطرف الذي يدافع عن كبرياء اليمن وعمقه الحضاري وسيادته، فلا يمكن وقتها الحديث عن نجاح، وبالتالي لن تتشجع الأطراف المشاركة فيها أو أي أطراف أخرى على تكرار التجربة في مكان آخر.

وقياس النجاح لا يجب أن يقف عند حد تقدير ومصالح الدول المشاركة في التحالف العربي، ولا الأطراف العالمية المنهزمة لهذه الخطوة أو تويدها، بل من الضروري النظر إلى تأثير الحرب على أوضاع المدنيين داخل اليمن، لتقليل أضرارهم إلى أدنى حد ابتداء، ثم تعويضهم لاحقاً عن أي خسائر تلحق بهم، أو على الأقل

تخفيف الأعباء عنهم⁽⁵⁾.

الضرورة

وهذه مسألة أساسية في إمكان تكرار تجربة التحالف العسكري العربي الذي يخوض حرب اليمن، فقديمًا قال فقهاء: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» وحديثًا يُقال «الحرب شر لكننا قد نكون مجبرين على خوضها أحياناً». والتدخل العسكري في اليمن بدا من «ضرورة»، وانضمت إليها دول عربية أخرى في الاستجابة لهذه الضرورة، خصوصاً أن المصالح المباشرة لهذه الدول متطابقة مع هدف الحرب في مواجهة تمدد النفوذ الإيراني في الوطن العربي، والذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في بلدان الخليج، ويرمي إلى السيطرة على مضيق باب المندب بما يؤثر سلباً على قناة السويس، وهي شريان حيوي للتجارة الدولية وأحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي يدافع عنها ويحميها الجيش المصري.

وهذه الضرورة ترتبط في الحالة اليمنية بأمور عدة هي:

المفاجأة: فالعرب فوجئوا بتطور حصل سريعاً على الأرض، خارقاً كل قواعد اللعبة، ففي البداية خرج الحوثيون، بمساعدة علي عبدالله صالح، من موطنهم ومكمنهم في «صعدة» وتحركوا نحو صنعاء رافعين مطالب اجتماعية، للتمويه أو التعمية على هدفهم الرئيس في السيطرة على السلطة في ربوع اليمن كافة، وبعد إجراءات سياسية كان بوسعها أن تجنب الجميع مخاطر الصراع العنيف والمسلح،

(5) وهناك ثمن سياسي واقتصادي آخر بعد أن تضع الحرب أوزارها، في إطار ما تسمى عملية إعادة الأمل إلى اليمن، والتي تحددت لها أهداف عدة هي:

1. استئناف العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216) والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار اليمني.
2. استمرار حماية المدنيين من الحوثيين، أو في حال قيامهم بأعمال مماثلة لما قاموا به قبل عملية عاصفة الحزم، ومكافحة الإرهاب.
3. تيسير إجلاء الرعايا الأجانب.
4. تكثيف المساعدة الإغاثية والطبية للشعب اليمني في المناطق المتضررة.
5. إفساح المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية.
6. التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للمليشيات الحوثية ومن تحالف معها، ومنعها من التنقل داخل اليمن، أو محاولة التغيير على أرض الواقع، وعدم تمكينها من استخدام الأسلحة المنهوبة من المعسكرات أو المهربة من الخارج.
7. استمرار فرض الحظر الجوي والبحري، والقيام بأعمال التفتيش لمنع تسليح الحوثيين تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة رقم (2216).

انقض الحوثيون ليخطفوا السلطة في صنعاء، ثم زحفوا جنوباً لإحكام القبضة على عدن.

التقدير السريع للموقف: نظراً لأن دول الخليج كانت ضالعة في الملف

اليمني بعد الثورة ضد علي عبدالله صالح وطرحت مبادرة للحل، فقد بات بوسعها أن تقويم الأمور على الأرض سريعاً، في ظل المعلومات المتوافرة لديها، ومواقف حلفائها داخل اليمن في النخبة السياسية والظهر القبائلي، والصورة التي أرادت اليمن عليها، والتي ينبغي ألا تؤثر سلباً على أمن واستقرار ومصالح دول الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية.

الإقدام على اتخاذ قرار الحرب: فالسعودية لم تخض حرباً، بهذا

المستوى والمعنى، من قبل، ولذا كان قرار الحرب على الحوثيين وصالح يحتاج إلى جرأة من القيادة السياسية الجديدة، وثقة في إمكان الاعتماد على الذات بدرجة أساسية. وقطعاً شجع الرياض على هذا القرار الردود الإيجابية التي تلقتها من الأطراف العربية والإقليمية، التي تواصلت معهم سراً قبل وقت قليل من شن أول غارة على قوات الحوثيين وصالح.

الاعتقاد الجازم بأن هذه هي الطريقة الملائمة لعلاج الموقف: لم

يكن أمام الرياض من خيار آخر، من الممكن أن تكون كلفته العسكرية والاقتصادية وربما السياسية والاجتماعية والتاريخية أقل، خصوصاً خيار الاستجابة لمطلب علي عبدالله صالح بإمداده بالسلاح والمال من أجل مواجهة الحوثيين وإعادةتهم مرة أخرى إلى معتقلهم في «صعدة»، وهو المطلب الذي قيل أنه أرسل من أجله ابنه إلى العاصمة السعودية قبل شن عملية «عاصفة الحزم» بأيام. وربما قدرت الرياض أن هذه الوسيلة غير مأمونة العواقب في ظل معلومات واضحة عن تحالف وثيق بين صالح والحوثيين، بدا خلال عملية زحفهم إلى صنعاء واستيلائهم عليها، ومن ثم فليس هناك ما يضمن ألا يستعمل صالح السلاح والأموال الخليجية ليس في مواجهة الحوثيين، وإنما في العمل معهم من أجل السيطرة على ربوع اليمن كافة. علاوة على هذا، فإن صالحاً خاض ضد الحوثيين -وقت أن كان في السلطة- عدة حروب لم

ينجح في نزع مشروعهم السياسي، أو قطع الحبل السري الذي يربطهم بإيران، وهو الذي كان آخذاً في التعاضم مع مرور الوقت.

الشرعية

لم يكن من المستساغ أن يتدخل التحالف العربي عسكرياً في اليمن من دون دعوة من الحكومة الشرعية؛ فوزير الخارجية رياض ياسين، دعا في 23 مارس (آذار) 2015 دول الخليج العربية إلى التدخل عسكرياً في اليمن، لوقف تقدم المقاتلين الحوثيين المعارضين للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وقال يومها عن الحوثيين: «هم يتمددون في الأرض، يحتلون المطارات، يحتلون المدن، يقصفون عدن بالطائرات، يعتقلون من يشاؤون ويهددون ويحشدون قواتهم»⁽⁶⁾. وفي اليوم نفسه رد نظيره السعودي الراحل سعود الفيصل: «أمن اليمن وأمن دول مجلس التعاون الخليجي كل لا يتجزأ، ونرفض كل ما ترتب على انقلاب الحوثيين»⁽⁷⁾. وقد خاطبت «السلطات اليمنية الشرعية» مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة وكذلك المجتمع الدولي، بغية فرض منطقة حظر طيران، ومنع استخدام الطائرات العسكرية في المطارات التي يسيطر عليها الحوثيون. ومثل هذا بداية لعملية «عاصفة الحزم».

ولولا هذا الطلب الرسمي، ربما ما صدر قرار أممي ضد الحوثيين، وكان التدخل العربي عسكرياً في المسألة اليمنية سيعد من قبيل العدوان على دولة ذات سيادة، وكان من الوارد أن تترتب عليه عواقب دولية وخيمة، والأهم أنه كان سيعطي الحوثيين وصالحاً فرصة ذهبية لتعبئة الشعب اليمني كله خلفهم، للتصدي للعدوان، الأمر الذي كان سيؤثر قطعاً على مسار الحرب، حتى لو أقنعت الدول المتحالفة شعوبها بأنها أقدمت على هذه الخطوة دفاعاً عن أمنها القومي، وفي خطوة استباقية للتصدي للتمدد الإيراني عبر الحوثيين.

(6) وزير الخارجية اليمني يدعو إلى تدخل عسكري من الدول الخليجية، صحيفة الحياة، 23 مارس (آذار) 2015، على الرابط التالي: <http://www.alhayat.com/m/story/8214428>

(7) السعودية ترد على طلب اليمن تدخل دول الخليج بـ«درع الجزيرة»، 24، 23 مارس (آذار)، 2015، على الرابط التالي: <http://www.yemen-24.com/news9672.html>

المؤسسية

فالتدخل في اليمن يقوم على أكتاف ائتلاف من دول عربية عدة، وقد بدأ تنفيذ ضربات جوية على الحوثيين بالفعل في 25 مارس (آذار) 2015، تحت اسم «عملية عاصفة الحزم»، شاركت فيها طائرات مقاتلة من السعودية ومصر والإمارات والكويت وقطر والبحرين والمغرب والأردن والسودان، فيما فتحت الصومال مجالها الجوي والمياه الإقليمية والقواعد العسكرية للائتلاف لاستخدامها في العمليات.

وعلى الرغم من أن هذا التدخل لم يتبع تكوين قوة مشتركة أو حلف بشكل مؤسسي، فإن تفاهمات وطرقاً في إدارة العمليات، علاوة على تقارب المصالح والأهداف، خلقا قدراً كبيراً من التناغم بين الأطراف الداخلة فيه، وإن كان هذا لم يتطور بعد إلى شكل مؤسسي، يضمن له ديمومة في مرحلة ما بعد اليمن.

الموقف الدولي

فبريطانيا وفرنسا أيدتا التدخل على الرغم من انتقاد الاتحاد الأوروبي له واعتباره، على لسان مسؤولة السياسة الخارجية، أن مثل هذا التصرف لا يحل الأزمة، والولايات المتحدة لم تكتف بتأييد العملية، بل أجاز رئيسها باراك أوباما تقديم الدعم لها في مجالي الاستخبارات والتمويل، وعرضت واشنطن بيع سلاح لدول الخليج.

أما روسيا فقد تحفظت، وحضت الأطراف المنخرطة في الصراع على وقف القتال، وأبدت استعداداً للمساهمة في تسوية الأزمة، بعد وقف إطلاق النار. وعارضت الصين العملية، وأظهرت قلقاً من تدهور الوضع في اليمن، ودعت كل الأطراف إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن، وحل النزاع عبر الحوار.

لكن الدول المتحفظة والمعارضة لم تشرع في اتخاذ خطوات مضادة أو معرقة لعاصفة الحزم، بينما الدول المؤيدة اتخذت خطوات إيجابية.

ولا يمكن لدولة أو تحالف دولي أن يقدم على عمل عسكري من هذا المستوى وهو يهمل الموقف الدولي، أو لا يضعه في حسابه وهو يدبر الخطط وتقديرات المواقف وحساب العناصر المؤدية إلى النصر. وبالتالي تبقى هناك علاقة طردية بين تأييد العالم أو الدول الفاعلة فيه لعمل عسكري لدولة أو أطراف دولية، وبين قدرة هذه الدولة وتلك الأطراف على التحرك نحو دخول الحرب.

بناءً على هذه الأمور الخمسة، يمكن أن نجيب عن السؤال الذي تدور حوله هذه الورقة وهو: هل بوسع دول التحالف أن تكرر تجربتها في اليمن حيال دول أو ملفات وبؤر صراعية أخرى، لا سيما في الدول التي تشهد اضطرابات سياسية وحروباً أهلية وصراعات مفتوحة بعد الانتفاضات التي اندلعت فيها ضد الأنظمة الحاكمة؟

في ظني أن الأمر يبدو مختلفاً، على الأقل حيال الصراعات الراهنة، ويمكن تفصيل هذا على النحو التالي، من دون إسهاب ممل أو إيجاز مخل:

1- ذهبت المسألة السورية في طريق من الصعب على أي قوة عربية أو تحالف عسكري عربي أن يكون فيه ناجحاً إن أراد التدخل على غرار المسألة اليمنية. فالسلطة الحاكمة لن تطلب تدخلاً عربياً، مثلما فعلت السلطة اليمنية، كما أن هذه السلطة نفسها مختلف عليها عربياً، بين من يراها جزءاً أساسياً من الحل، ومن يريد رحيلها، ولا يرى أي مستقبل لسوريا مع وجودها. علاوة على هذا، فإن الأطراف الخارجية تدخلت بشكل مباشر، على غير ما جرى في اليمن، إذ إن لإيران قوات على الأرض، ومعها مقاتلون من حزب الله، وتعمق الأمر بتحالف لا يمثل العرب صلبه الرئيس في مواجهة «داعش»، تقوده الولايات المتحدة وترى أن القضاء على هذا التنظيم الإرهابي قد يستغرق ثلاث سنوات، ثم جاء التدخل الروسي بشكل أكثر تأثيراً وقوة للدفاع عن مصالح موسكو في الحفاظ على النظام الحاكم أو المساومة عليه، ومواجهة التنظيم الإرهابي ومحاولة إزاحته عن المشهد.

هذا الوضع يجعل احتمالات نجاح أي تحالف عسكري عربي حيال المسألة السورية غير مضمونة، فضلاً عن أنها غير مرغوب فيها من السلطة، حتى الآن على الأقل، الأمر الذي سينزع عن التدخل شرعيته، ويجعل إمكان مأسسته صعبة،

خصوصاً أن هناك دولاً عربية لا ترى أن مثل هذا التدخل ليس ملحاً أو ضرورياً، إما لأن هناك أطرافاً دولية قد تقوم بالمهمة، أو لعدم تأثير ما يجري في سوريا على المصالح الخليجية، بالشكل المباشر نفسه الذي للأوضاع في اليمن، أو لأن الكل ارتضى -على ما يبدو- بنمط الحرب بالوكالة في سوريا، وإن تبدلت المواقف بمرور الوقت وتطور الأحداث، حيال النظام الحاكم، والمعارضة المدنية وجناحها العسكري متمثلاً في الجيش الحر، والقوى الدينية المسلحة ممثلة في «داعش» و«النصرة».

2- أما بالنسبة للمسألة الليبية، فإن مقاربتها تبدو مختلفة. فليبيا لم تعد دولة موحدة، لا على المستوى النظري أو العملي، فالخلافات اللفظية الحادة والمريرة التي اندلعت بين المتنافسين السياسيين على مواقع التواصل الاجتماعي عقب سقوط القذافي، سرعان ما انتقلت إلى الميدان، واختلط الحابل بالنابل، وفتح باب الحرب على مصراعيه، وتشابكت العوامل التي تدخل منه ولا تخرج، في اللهاث وراء الثروة والسلطة والنفوذ، وصراع القديم الذي لا يريد أن يموت، مع الجديد الذي لا يجد فرصة كي يولد.

والخلاف والشقاق في ليبيا غاية في التعقيد، ومفتوح في الجبهات كافة. فهناك صراع بين قوى البيروقراطية والمؤسسة الهشة القديمة من ناحية، وبين المؤسسات الجديدة التي ترتبت على ثورة (17 فبراير) من ناحية أخرى. وهناك صراع بين الجيش الضعيف والمليشيات المتعددة والمتوحشة، وهي مسألة لم ينهها ضم المليشيات إلى قوات الجيش المكونة من (100) ألف عنصر، والأجهزة الأمنية المكونة من ضعف هذا العدد، فعلى الرغم من أن عناصرها تتلقى رواتب منتظمة من الحكومة، فإنها تبقى على ولائها لمليشياتها الأصلية، وبالتالي تصبح قوات الجيش والأمن، التي يجب أن تكون الجهة الوحيدة التي تحتكر السلاح في البلاد، مفككة من الناحية الواقعية، ويضرب صراع ضار في جنباتها بلا هوادة، وتدخل على الخط الصراعات القبلية التقليدية ومعها التنافس الجهوي في بلد كان مقسماً من قبل إلى ثلاث ولايات. ويتداخل القتال من أجل حيازة الثروة النفطية مع ذلك الذي يرمي إلى تحصيل النفوذ وسط نغرة قبلية مستعرة. وهناك صراع أشد وطأة بين حاملي

الأفكار الدينية المتطرفة التي لا تؤمن بـ«الدولة الوطنية» وتراها «رجساً من عمل الشيطان» أو «بدعة» وبين من يؤمنون بأن الدولة هي الكيان الاجتماعي والسياسي الجدير بالولاء.

وبينما لا تريد قوى ثورية وشريحة اجتماعية كانت مغبونة في حكم القذافي لرموز نظامه أن يعودوا إلى الواجهة، ويطلقون عليهم اسم «الأزلام» و«الطحالب»، يصارع هؤلاء من أجل الحفاظ على مكتسباتهم، بمن فيهم عسكريون وساسة وأفراد أمن ورجال مال وأعمال. وفي البداية حين لم تتمكن أي من القوتين من هزيمة الأخرى، استعانت بقوة خارجية بغية تحقيق هذا الهدف، فاستعان القذافي بمرتزقة من بعض البلدان الأفريقية، واستعانت القوى الاحتجاجية بقوات حلف «الناوتو»، وهذا التدخل الخارجي فتح نافذة واسعة أمام صراعات إقليمية ودولية على الساحة الليبية، الأمر الذي ألقى بظلال كثيفة على إمكانية فض هذه التشابكات الحادة تبعاً، أو إنهاء الأطراف إلى درجة اقتناعها جميعاً بأنه لا مناص من التفاهم. فالأموال والأسلحة التي تتدفق إلى الأراضي الليبية، وتذهب إلى ميليشيات بعينها تطيل أمد الصراع وتؤججه، وتضعف من فرص كل من يسعى إلى حلول سلمية للمعضلة الليبية.

واستمر هذا المسار في الاتكاء على الخارج، فأخذت بعض الأطراف الداخلية تعتمد على أطراف خارجية في تمويلها وتسليحها، وتغذيتها بالأفكار والمعلومات، وتوجيهها في الساحة الداخلية، وتوظيفها كورقة في صراع إقليمي أشمل، يراد من خلاله لليبيا أن تكون نقطة انطلاق لخلق توتر دائم لكل البلدان العربية المجاورة لها، وخصوصاً مصر والجزائر. وهذا الوضع يدفع الدول المستهدفة بالقطع إلى أن تبادر إلى الدفاع عن مصالحها من الأراضي الليبية، عبر تقوية نفوذ ومكانة القوة الساعية إلى الملمة أشتات الدولة، وبناء جسور قوية معها، وتقدير أمد التطاحن الداخلي، فإن تعذر عليها هذا المسار والخيار، ستعمل جاهدة على خلق ولاءات داخلية مضادة للتنظيمات والجماعات التي تستهدفها.

وما كان يمكن لكل هذه الألوان من الصراعات أن تظهر على هذا النحو المروع، لو أن مرحلة ما قبل الثورة قد رزقت بنظام حكم بذل جهداً معقولاً في سبيل الدمج الطوعي والانصهار الطبيعي لأشتات الدولة الليبية، عبر إجراءات للتحديث السياسي والاجتماعي تقلل من غلواء النعرة القبلية، وتخلق على الأرض شريحة عريضة من المنحازين للقيم الجديدة والاعتدال الديني، وتبني مؤسسات سياسية قوية وراسخة تحمل الدولة نفسها بعد سقوط نظام الحكم. ولكن القذافي دمج الدولة في النظام تماماً واختزل النظام في شخصه، فكان لسان حاله يقول: «ليبيا من قبلي لم تكن شيئاً يذكر، أنا ليبيا وليبيا أنا»، بل إنه قد قال هذا بالفعل في إحدى خطبه خلال الثورة حين صرخ غاضباً: «قبلي كان العالم لا يعرف ليبيا، وحين يذكر أحدهم اسمها أمام أي أجنبي، يسأله: أتقصد لبنان أم ليبيريا؟ أما بعدي فما إن يقل أحد منكم أنا من ليبيا حتى يرد عليه من يسمعه: أه ليبيا القذافي، أنا أعرفه».

أمام هذا التعقيد أو التشابك، لا تصلح سياسة الحل الجزئي للمعضلة الليبية من خلال مساندة طرف أو جماعة أو مجموعة أو قوة وترك القوى الأخرى، أو من خلال الاعتقاد بأن الحل سيكون مسلحاً بالضرورة. وهنا على القوى الليبية نفسها أن تختار الآن بين الدولة واللدولة، فإن كان الانحياز للدولة، فهذا يفرض على كل القوى السياسية والاجتماعية التي تناصر هذا المسار أن تتوحد في وجه ميليشيات تكفيرية وإرهابية لا تقتنع بالدولة، وتريد أن تحول البلاد إلى مجموعة من الكيانات الصغيرة التي تفرض فيها ما تتوهم أنه صحيح الدين، وهو في الحقيقة مجرد ستار هش لمآرب أخرى، على رأسها تحصيل المال والنفوذ.

وعلى الدول الإقليمية، سواء المجاورة لليبيا أو غيرها من البلدان العربية والأفريقية، أن تقف وراء الفريق المنحاز للدولة، وتقنع جماعاته وتجمعاته وأطرافه بأن أحداً لن يكون بوسعهم أن يسيطروا ويحكموا وحده، وإنما يريد الجميع إعلاء مبدأ التساند والتأزر، وتقوم هذه الدولة، بإسناد هذا الخيار، ثم دعوة العالم كله إلى فعل هذا، ولا سيما أن القوى الدولية أصبحت معنية بالبحث عن طريق لخروج ليبيا، الدولة النفطية المهمة، من مأزقها.

لكن في كل الأحوال، يجب العمل على منع تغول القوى الدينية المتطرفة الراضية للدولة، والتي تزعم أنها صاحبة الثورة، وتتم محاصرتها تبعاً حتى تضع السلاح، بعد أن تقطع ليبيا شوطاً بمساعدة إقليمية ودولية في بناء جيشها الوطني ومؤسساتها السياسية والأمنية والاجتماعية، فإن تمكنت هذه القوى المتطرفة والإرهابية من حسم الموقف لصالحها على الأرض، أو اقتطعت جزءاً من أراضي ليبيا وأعلنت عليه دولة بشكل واقعي وعملي وليس بمجرد الدعاية أو الوهم والافتراض، هنا يمكن، بل يجب، التفكير في مقاربة أخرى، قد تكون على غرار اليمن، مع تغيير في الأوزان النسبية للقوة المشاركة في تحالف عسكري يؤدي هذه المهمة، إذ إن الدولتين المعنيتين أكثر بالمسألة الليبية هما مصر والجزائر، ومن الضروري أن يتفقا أولاً على أي سيناريو قادم.

3- تبقى هناك حالات أكثر وضوحاً في تبرير أو تسويق وحجية قيام تحالف عسكري عربي، مثل مواجهة أي دولة إن اعتدت على دولة عربية، أو هاجمت أياً من دول الخليج. هذه الحالة مقدره بثلاثة أمور على النحو التالي:

أ- معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي طالما طالب كثيرون بتفعيلها، وتساءلت عنها الشعوب وقت العدوان على بعض الدول العربية. فالمعاهدة تنص على قيام هيئة استشارية من رؤساء أركان الجيوش المتعاقدة، ووجود «مجلس دفاع مشترك، يقوم بإعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها، وتقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة، ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية، وتساعد عليه إمكانات كل دولة، وتقديم المقترحات أيضاً لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها، وتنسيقها لصالح الجهود الحربية والدفاع المشترك، وتنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة، وبحث مختلف التسهيلات والمساعدات التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب. وتعتبر المعاهدة أن أي عدوان على أية دولة موقعة على البروتوكول يعد عدواناً على باقي الدول.

لكن هذه المعاهدة لم تُفَعَّلْ بالقدر الكافي منذ توقيعها، وهو الأمر الذي يتم تسليط الضوء عليه وانتقاده وقت الحروب والأزمات التي تلم ببعض الدول العربية.

ب- هناك النمط الذي تم تطبيقه بالفعل، وتمثل في مشاركة رمزية بالجنود والسلاح، ومشاركة أكثر قوة بالمال والتأييد الدبلوماسي، مثلما جرى خلال حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973، حيث كانت هناك قوات رمزية من بعض الدول العربية تقاوم إلى جانب الجيشين المصري والسوري، لكن قامت دول عربية منتجة للنفط بمنع تصديره إلى الدول التي تقف وراء إسرائيل وتساعدتها، الأمر الذي كان له دور مهم في الحرب.

ج- هناك النمط الأخير الحاصل حالياً، والمتعلق باليمن، لكن هذه الطريقة مقدرة بالعوامل الخمسة التي سبق ذكرها وهي: النجاح، والضرورة، والمشروعية، والتأسيس، والموقف الدولي، وإمكانية تكرارها تبقى مرتبطة -إلى حد بعيد- بهذه الأمور.

ثالثاً: تكوين استراتيجية للمستقبل

تعد الاستراتيجية أعلى درجة في التفكير والتدبير والترتيب ونطاق التأثير والأفق الزمني من «السياسة»، وهي عملية منضبطة ذات مخرجات وغايات ووسائل محددة بوضوح، وهي تخدم الهدف السياسي الوطني، وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات والهواجس والغموض، ويصبح التفكير الاستراتيجي هو القدرة على تطبيق الاستراتيجية في الواقع، ثم صوغ ما يخدم بنجاح مصالح الدولة، من دون تحمل مخاطر يمكن تقاديتها. ولذا؛ فهو يتضمن جانبي الفن والعلم معاً⁽⁸⁾.

(8) حول مفهوم الاستراتيجية انظر:

- هاري، آر. ياغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2011، ص 23-28.

- علي، الدين هلال، «مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (4)، أبريل (نيسان) 1982، ص 7.

- جون، ستون، «الاستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب الحرب»، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2014، ص 7.

ومفهوم الاستراتيجية هو من المفاهيم المتداولة في مختلف العلوم الاجتماعية، بأقلام وألسنة الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن تظل الاستراتيجية عملاً سياسياً محضاً، أو يجب أن تكون كذلك على الأقل، ومثل كل الأعمال يستلزم النجاح ممارسة حسن تقدير الأمور، وهذا يتطلب -من دون شك- قدراً لا يستهان به من الخيال العلمي.

وإذا كان من شروط وضع الاستراتيجية وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها، إلى جانب العقلانية والتخصص والاستمرارية والإلزام والمرونة، فإن أحد أهم هذه الشروط هو الابتكارية والاعتماد على الذات، وهنا يكون للخيال دوره، وبذا تتسم الاستراتيجية بأنها «استباقية توقعية»، إن لم تكن «تنبؤية»، وهذا الاستباق يرمي إلى رعاية المصالح الوطنية وحمايتها مما يخبئه المستقبل، ولذا لا يجب أن يقوم على التقديرات الجزافية أو الخيالات الأسطورية، وإنما دراسة الاحتمالات والسيناريوهات، ووضع الافتراضات والمنطقات، التي تكون بدورها مشروطة بما يجري على الأرض، وبالإمكانات المتاحة.

ولا بد من إدراك أهمية وجود استراتيجية محددة لهذه العملية التي يختلط فيها العسكري بالسياسي والدبلوماسي والاقتصادي والإعلامي والاجتماعي والثقافي والنفسي، على الرغم من أن الزخم الأكبر منصرف إلى العمليات العسكرية الجارية. وتكوين الاستراتيجية يتطلب محددات أساسية:

وضوح الهدف الأساسي: وهنا يمكن القول: إن مطلقي «عاصفة الحزم» أعلنوا صراحة منذ اللحظة الأولى أن هدفهم هو منع تمكن إيران من اليمن، عبر توظيف القدرات العسكرية والاجتماعية للحوثيين وحليفهم علي عبدالله صالح، الذي خلعتة الثورة اليمنية من الحكم، ويناور ويراوغ من أجل العودة إليه.

تكامل الأهداف الفرعية: توجد أهداف فرعية تتكامل بغية تحقيق هذا الهدف الأعم أو الأشمل، ويمكن أن نستقيها من التصريحات المعلنة لمسؤولين بالدول المشاركة في «عاصفة الحزم». وتتمثل هذه الأهداف الجزئية في: تمكين الشرعية السياسية والدستورية للرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وتقليص إمكانات

الحوثيين بما يعيدهم إلى حجمهم الطبيعي في الدولة والمجتمع باليمن، واحتواء القبائل اليمينية وإعادة اصطافافها لتكون قوة رافعة لدولة يمنية عربية في حكمها وتوجهاتها وانحيازاتها وخياراتها، وفي ركاب هذا تشكيل الجيش اليمني على نحو يحقق هذا أيضاً، علاوة على محاربة الإرهاب خاصة في ظل تربص «القاعدة» و«داعش» بالدولة اليمينية، بحيث تتم مكافحة البيئات المنتجة والحاضنة والموظفة للإرهاب، ومنع استفادة الإرهابيين من هشاشة الدولة اليمينية حالياً، أو استمالتهم من قبل الحوثيين وصالح ولو مرحلياً، كما تتضمن الأهداف تقليل أخطار الطائفية التي تتعمق لأسباب ودوافع سياسية بحتة باليمن في الوقت الراهن.

واقعية الأهداف: وتتطلب هذه المسألة -عموماً- حساب الكلفة أو الثمن، ومعرفة حجم الجهد المطلوب بذله، وكذلك تفهم طبيعة الأمور إن جاء العائد غير كبير في البداية، وأن الحرب لن تستمر إلى الأبد، وإنما ستنتهي بالسياسة، كما جرت العادة.

العقلانية: وتعني تقدير قوة الخصم، وجمع المعلومات الدقيقة عنه وتحليلها بطريقة علمية، ووضع السيناريوهات التي ستسلكها الحرب (سنتصر سريعاً - سنتعثر بعض الشيء في البداية - سندخل هدنة - سيعاند الخصم طويلاً - سينهار الخصم بعد مدة معينة) ثم وضع البدائل ليس فقط العسكرية، لكن السياسية أيضاً، وتتعلق بالأطراف التي يمكن للدول المشاركة في «عاصفة الحزم» أن تتفاعل أو تتعامل معها مع التغييرات التي تطرأ في اليمن.

التخصص: ويرتبط هذا المحدد بمهارة القيادة العسكرية الميدانية، وحنكة الدبلوماسيين وقت التفاوض بعد انطلاق المسار السياسي، ودور الإعلام في التسويق السياسي والدعاية والحرب النفسية وصناعة الصورة، وتوافر مديري الأزمات، وضرورة الاستعانة بعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والتاريخ والفلكلور وخبراء الأمن.

الاستمرارية: وهذه ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية ف«المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»، وهنا يجب النظر إلى استمرار الحرب بوسائل أخرى،

أي من خلال السياسة، والعمل على تحسين الصورة وكسب الشعب اليمني دوماً، وإعادة إعمار اليمن بعد الحرب، ووضع الخطط التي من شأنها الحفاظ على وحدة التراب الوطني اليمني، والنظر في دمج الحوثيين بعد هزيمتهم مع إعادتهم إلى وزنهم الحقيقي في المجتمع، ثم متابعة أدائهم عن كثب في قابل السنين، والتشبيك أو مد روابط الصلة مع النخبة اليمنية الجديدة، لا سيما من الشباب الذي مثل القوة الاجتماعية الأساسية في الثورة على نظام علي عبدالله صالح، وأخيراً النظر في عملية كتابة التاريخ، حيث سيعمد الحوثيون ومن معهم إلى تدوين ما يعزز وجهة نظرهم من مجريات الأمور، وهذا أمر متوقع.

المرونة: وتفرض إعادة النظر في السياسات التفصيلية إن فشلت، وإعادة بناء الخطط إن توعكت، والقيام بتقييم المشرفين المباشرين على الخطط بشكل مستمر لضمان كفاءتهم، وتجديد المعلومات باستمرار حول وضع قوات الحوثيين وحلفائهم، وموقف القبائل، ووجهة نظر الحراك الجنوبي، وتصورات الأطراف الإقليمية والدولية، ووضع المجتمع اليمني بمختلف أطرافه من القبائل والشباب والأحزاب والإعلام، والجهود المستمرة التي كانت تُبذل في سبيل إخراجه من التقليدية إلى التحديث⁽⁹⁾.

المراجعة: وتتمثل في هذا المقام في تحديد مدة زمنية لتقييم وتقويم السياسات والعمليات العسكرية، وتحديد من يناط بهم القيام بهذه المراجعة ومراقبتهم، بغية ضمان أفضل تطبيق ممكن لبنود الاستراتيجية، في فروعها الصغيرة المتمثلة في «السياسات» والأكبر منها المتعلقة بـ«الخطط» ثم الأوسع المرتبطة بالاستراتيجية نفسها.

الابتكار: فنظراً لأن وضع الاستراتيجيات يتطلب تفكيراً نقدياً وتفكيراً إبداعياً، إلى جانب التفكير في التأثير المتبادل بين المنظومات، والتفكير في الزمن، والتفكير الأخلاقي، فإن للخيال دوره المهم في صياغة الاستراتيجيات، من زاوية

(9) حول هذه النقطة انظر: عمار، علي حسن، «التحديث وتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية.. حالة اليمن»، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004.

المساهمة في زيادة الفهم، وتوسيع التفسيرات المنطقية الممكنة، ووضع الخيارات البديلة، وتحديد الفرص المحتملة. وكل هذا يصب في إطار صياغة الثالوث الاستراتيجي المتمثل في الأهداف والأفكار والموارد، وكل منها يحتاج إلى خيال، ينصرف بالأساس إلى توقع ما يأتي، والاستباق في الرؤية والحركة، وهذه مسألة لا أعتقد أنها بعيدة عن الدول المشاركة في «عاصفة الحزم».